

الساحل الصومالي :

كفة الميزان تميل نحو الانفجار

● رغم ما توهي به الاتصالات الدبلوماسية والتحرك السياسي ، الهادئ والبطيء بالمقارنة لما تحتاجه قضية الساحل الصومالي المحتل من اهتمام كبير وتحرك سياسي مكثف لمنع اشتعال نيران الصراع السريعة فيه ، بتحقيق الحق العادل في استقلاله وتقرير مصيره بنفسه من دون ضغوطات اجنبية ، رغم ذلك فان ثمة تحركات تؤشر الى ان الاوساط الامبريالية ، والدوائر التابعة لها ، المعنية مباشرة بالقضية ، تعمل على خطين متوازيين لضمان الحل الذي يلائمها في دجيبوتي .

فمن جهة يرى بان قضية الساحل الصومالي كانت موضوع بحث المجلس الوزاري الافريقي لمنظمة الوحدة الافريقية الذي اجتمع في نهاية الاسبوع الماضي . وقد استمع الوزراء الافارقة الى وجهات نظر الاطراف الاربعة المتنازعة في الساحل المحتل : حكومة علي عارف الموالية لفرنسا ، والمعارضة التقليدية ، والمعارضة الصومالية المطالبة بالاستقلال وبإعادة توحيد دجيبوتي مع جمهورية الصومال ، والمعارضة الموالية لاثيوبيا التي تعارض « دجيبوتي الصومالية » . ولكن لا يتوقع ان يتضمن بيان المجلس الوزاري النهائي حول جلساته أكثر من تكرار موقف منظمة الوحدة الافريقية من المسألة ، والذي يحرص بالتدريج بموقف فرنسا ، والمطالبة بمنحها دجيبوتي استقلالها الكامل ، وعدم السعي لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية مقابل ذلك .

اسرائيل وحلف الاطلسي : معارضة

فيما تتعرض باريس لضغوط عربية وافريقية معقدة ، نتيجة غياب الموقف العربي الموحد من القضية ، ونتيجة عدم وجود اجماع بشأن مستقبل الساحل الصومالي داخل منظمته الوحدة الافريقية ، فانها تتعرض أيضا لضغوط من جانب اطراف اخرى تخشى نتائج الانسحاب الفرنسي من الساحل المطل على البحر الاحمر ، والتي ستكون مكسبا عربيا ، يعزز السيطرة العربية على مضيق

اعداد اثيوبيا لدور البديل

ولكن فرنسا بمصالحها الضخمة في الوطن



ديستان :
استعدادات
على مستويين



الشاه : مساهمة
ايرانية
لاديس ابانا

في المنطقة والاحتفاظ بوجود عسكري في القاعدة البحرية العالية في دجيبوتي . ولهذا وجدت فرنسا في اثيوبيا موضوعا قابلا لخطةها بتمكين اديس ابابا من لعب دور رئيسي في حماية نظام الحكم الاستعماري الجديد ، المعتد في الساحل ، من بعد « استقلاله » .

وعملية الاعداد جارية حاليا . فقد كشفت تقارير خاصة أميركية بان باريس تبني أو تعطي ، اثيوبيا ، معدات عسكرية متطورة لتعزيز قدراتها الدفاعية . ويجري الاعداد منذ شهر كانون ثاني الماضي ، لتزويد القوات المسلحة الاثيوبية ببضعة طائرات حاملة للقوات وللتعداد العسكري . ويجري استكمال صنع هذه الطائرات في مصانع الجمعية الفرنسية لبناء السفن والطائرات .

ويساهم نظام الحكم الايراني الرجعي في هذا المخطط الاستعماري الجديد ، بالتأييد الضمني الأميركي ، خاصة وأن النظام الايراني يعتبر نفسه قوة اقليمية في المنطقة ، في خدمة المصالح الاستراتيجية الامبريالية ، وهو له النظرة نفسها التي يراها الحلف الاطلسي ، اثيوبيا واسرائيل ، في « الخطر الداهم » من انسحاب فرنسا من دجيبوتي وسقوط هذا الساحل الحيوي الموقع في اليد العربية .

فقد زودت طهران مؤخرا ، اديس ابابا بعدد من طائرات ف - 10 المتطورة ، لتعزيز قدرات قواتها الجوية لمواجهة ما تسميه الدوائر الامبريالية بالحركات الانفصالية في الساحل الخاضعة للنفوذ الصومالي ، بل ولواجهة جمهورية الصومال نفسها . وقد ذكرت التقارير الاميركية الخاصة بان طائرتين من هذا النوع قد تم ارسالهما من قواعد ايران العسكرية في سلطنة عمان ، الى اديس ابابا ، كدفعة أولى .

ان هذه التحركات المشبوهة تزيد احتمالات ان الساحل الصومالي يقترب بخطوات واسعة نحو لحظة الاشتعال ، وانفجار صراع مماثل للصراع الناشب في الصحراء الغربية ، خاصة وأن شهر حزيران بات على الابواب ، وهو الموعد الذي ينتظر ان تعلن فيه باريس رسميا ، مخطتها بشأن استقلال « اقليم عفار وعيسى » . ولا يبدو ان فرنسا نفسها تستبعد مثل هذا الانفجار ، فهي منذ اليوم تعزز بدرجة ملحوظة ، وجودها العسكري في المحيط الهندي ، بحيث اصبح اسطولها هناك يضم 14 قطعة بحرية ، بما فيها غواصتين وحاملة طائرات هليكوبتر . واذا كانت مصالح فرنسا الحيوية في المنطقة والتي تتزايد باستمرار ، تستبعد احتمال ان تلعب فرنسا دورا مباشرا عسكريا في ما يمكن أن يحدث هناك خلال العدة اشهر القادمة ، الا ان هذه التعزيزات العسكرية في الوقت الحاضر لا يمكن الا ان تكون عملية استعراض لعزالتها العسكرية بهدف الضغط والابتزاز السياسي .

العربي ، وبمصالحتها في افريقيا ، وحرصها المفهوم بالتالي ، على أن لا تترك مشكلة الساحل تتأزم الى الدرجة التي تتعرض فيها فرنسا ، قوة استعمارية عريقة تحاول الاحتفاظ بأثر جيوبها ما وراء البحار ، رغم ارادة شعب المستعمرة ، سيدفعها الى مقاومة هذه الضغوط المغربية ، واختيار منح دجيبوتي الشكل الاستقلالي الملائم ، بإنشاء نظام حكم استعماري جديد فيها .

والترتيبات الفرنسية على هذا الصعيد ، تجري على مستويين . فهي من ناحية تعد رئيس الوزراء المحلي علي عارف وحزبه ، القوة المحلية التابعة لها ، لتسلم السلطة من بعد « الاستقلال » ، وتساهم أيضا في اعداد اثيوبيا المتاخمة لمنطقة الساحل الصومالي ، لتلعب دور القوة الاقليمية في المنطقة القادرة على ابقاء دجيبوتي نقطة وجود ونفوذ للغرب في هذه المنطقة الاستراتيجية ، لانها لا تستطيع الاعتماد كليا على قدرة علي عارف وحزبه ، والرثاء المحليين لها ، القيام بهذا الدور وحدهم امام قوة المعارضة له ، وقوة التيار الوطني الاستقلالي المدعوم من جمهورية الصومال .

فكما ان اثيوبيا طالبا استغلت وتستغل الوجود الفرنسي الاستعماري في الساحل الصومالي ، فان فرنسا بدورها تستغل اليوم حاجة اثيوبيا الى دجيبوتي كمرحى حيوي لها الى البحر بسبب التهديد الدائم الذي تشكله ثورة شعب ارتريا ، على منافذها الى البحر عبر ميناء عصب وموضوع . ان اديس ابابا تؤيد قرار باريس بمنح الساحل « استقلاله » مع استمرار محافظتها على نفوذها

تاييلاند : الهدنة المتوترة

هل يتحرك العسكر ؟

تاييلاند ، او حجر الدومينو الاميركي الذي تموج الارض من تحته اليوم ، كان المهدد الاول بالتدرج منذ سقوط الحجر الفيتنامي « الاميركي » ، بعد تحرير جنوب فيتنام ، وتكنيس الوجود الامبريالي الاميركي في الهند - الصينية ، والتهديد يكبر بصورة متزايدة . ونظام الحكم الرجعي القائم يواجه ربحا قوية بدأت سخونتها تدب القلق في نفوس رجال الحكم ، وتفسح المجال امام احتمالات عديدة ، ليست أبعدا احتمال قيام انقلاب عسكري يعيد الديكتاتورية الى البلاد .

وقوة احتمال عودة الحكم الديكتاتورية الذي كان قد اسقط قبل سنتين بضغط الحركة الشعبية الديمقراطية في البلاد ، تعود الى الطرف السياسي الذي تعيشه تاييلاند اليوم ، فعالة عدم الاستقرار السائدة اليوم ، ترتبط بنمو حركة المعارضة التقدمية المعادية لامبريالية التي يقودها الاتحاد الوطني للطلبة ، وبنمو الحركة التحررية الثورية التي تخوض كفاحا مسلحا في الشمال ، وبنمو الحركة الانفصالية في الجنوب ، باكثرية الاسلامية المضطهدة من قبل الاكثرية البوذية الحاكمة في البلاد .

ان هذه العوامل الثلاثة الرئيسية قد ساهمت في توتير حدة الازمة السياسية التي ادت الى قرار رئيس الوزراء كوكريت براواج بدل البرلمان واعلان الرابع من شهر نيسان القادم موعد اجراء الانتخابات النيابية العامة . ولكن لو جرت الانتخابات أم لا ، فان تاييلاند مقدمة على مرحلة من الصراع الحاد لن يخون باستطاعة أية حكومة احتواؤه وفرض الاستقرار . وفي هذا المجال تلعب الولايات المتحدة دورا رئيسيا في تعزيز التيار الذي يمثله العسكر في الحكم ، وهم الموالون تقليديا لها ، ودعاة المحافظة على الروابط العسكرية الخاصة بين البلدين ، بالمحافظة على وجود عسكري اميركي في تاييلاند يكون سندا لنظام الحكم في مواجهة رياح التغيير التي تهب ساخنة بشكل متزايد .

الاحتمال الانقلابي

في الواقع كانت هانوي مصدر الاشارات الاولى



رئيس الوزراء كوكريت براواج

عن ثمة تحركات في تاييلاند لبعض العسكريين تشير الى نوايا باستغلال الوضع السياسي غير المستقر للقيام بانقلاب عسكري يعيد الديكتاتورية الى الحكم . ففي مناسبتين اخيرتين نقلت اذاعة هانوي عن مصدر في بانكوك ، يقول بان زمرة من العسكريين يخططون من اجل العودة الى السلطة وفرض الحكم الديكتاتوري الذي لفظته الجماهير الشعبية قبل سنتين . وقد دخرت اذاعة هانوي